

Distr.
LIMITED

TD/B/55/SC.I/L.2
26 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والخمسين

المحتويات

الصفحة

٢ اللجنة الأولى للدورة
٢ استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
٢ الاستنتاجات المتفق عليها

اللجنة الأولى للدورة

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

الاستنتاجات المتفق عليها (...)

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١- يرحب بالتحسن الذي طرأ مؤخراً في الأداء الاقتصادي للعديد من أقل البلدان نمواً، وبالأخص في بلوغ معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٧ في المائة، ولكنه يعرب عن القلق إذ لا يزال النمو هشاً وإزاء تأخر أقل البلدان نمواً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رغم إحراز بعض التقدم في مجالي التعليم الابتدائي والقضاء على الفوارق بين الجنسين. وستبقى تنمية هذه البلدان تشكل أولوية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي؛
- ٢- يدعو الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى النظر في التوصيات بشأن السياسات العامة والواردة في تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٨: النمو والفقير وشروط الشراكة الإنمائية لدى تصميم السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وكذلك عند تحديد شروط الشراكة الإنمائية؛
- ٣- يؤكد مجدداً أن النمو المستدام في أقل البلدان نمواً لا يمكن أن يتحقق استناداً إلى الطفرة في السلع الأساسية وحدها بل يتطلب التنوع في إطار دولة تمكينية، أي دولة تشجع على انتهاج سياسات الشفافية والمساءلة والتنمية الفعالة من أجل تعزيز جملة أمور منها الإنتاجية الزراعية والقدرات الإنتاجية المحلية، فضلاً عن توسيع فرص العمل المنتج عن طريق الاستثمار العام الذي يشجع الاستثمار الخاص بشكل فعال؛
- ٤- يبحث أقل البلدان نمواً على تولي قدر أكبر من زمام الأمور بشأن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية عن طريق تصميم وتنفيذ سياسات إنمائية وطنية شاملة مناسبة لاحتياجاتها الخاصة. ولدى قيامها بذلك، ينبغي أن تسعى جاهدة لتعبئة موارد محلية، بما فيها العائدات من السلع الأساسية متى توفرت وكانت مناسبة، وبناء القدرات والإدارة الرشيدة للدولة على المستويات كافة، بما في ذلك عن طريق اعتماد سياسات للإدارة التي تساعد على الشفافية، مع مراعاة خطة عمل أكرا المعتمدة في المنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونات؛
- ٥- يبحث شركاء أقل البلدان نمواً في مجال التنمية على تقديم دعم حثيث للريادة القطرية في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمساعدة في تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على ممارسة هذه الريادة، باعتبارها حجر الزاوية في الفعالية الإنمائية للمعونات؛ وينبغي أن يشمل ذلك، في جملة أمور، الترويج للحلول الإنمائية المحلية المنبت فضلاً عن مواصلة تغيير طبيعة الاشتراطات المرتبطة بالسياسات، كما اتفق عليها في جدول عمل أكرا (الفقرة ٢٥)؛
- ٦- يدعو أقل البلدان نمواً إلى أن تشدد، لدى تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الخاصة بها، على القطاعات والبنيات الأساسية المنتجة وأن تكون طلباتها للحصول على المعونة داعمة لهذا التوجه؛
- ٧- يدعو الشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالتزامهم من حيث زيادة حجم المعونة التي يقدمونها، وبالأخص لأقل البلدان نمواً، وتوفير معونة ذات محتوى ينسجم مع الأولويات الإنمائية التي حددها أقل البلدان نمواً في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، مع المراعاة الواجبة لبناء الأساس الإنتاجي لاقتصادات هذه البلدان، بما في ذلك

من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة، ومن ثم المساعدة على إنهاء الاعتماد على المعونة. وفي بعض الحالات، قد يتطلب الأمر إعادة التوازن إلى طلب المعونة وتقديمها؛

٨- يوصي بأن يقوم الأونكتاد، في إطار استراتيجيته النشر التي ينتهجها لنشاطه في مجال تحليل السياسات والبحوث، بتعزيز تبادل التجارب وأفضل الممارسات القطرية فيما بين أقل البلدان نمواً في مجال التجارة والتنمية والمجالات المترابطة وهي المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٩- يقر بالمساهمة الكبيرة لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات في مساعدة أقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد أن يكتفٍ مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع المؤسسات المشاركة الأخرى، وأن يساهم في تعزيز قدرات البلدان من أجل الفعالية في إدارة وتنفيذ ورصد إدماج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية في أقل البلدان نمواً؛

١٠- يقر بالمساهمة الكبيرة للإطار المتكامل المعزز، الذي يعد الأونكتاد أحد الوكالات المشاركة فيه، ويدعو أمانة الأونكتاد إلى تكثيف تعاونها مع الإطار المتكامل المعزز من أجل تكميل ما يقوم به من أنشطة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً؛

١١- يدعو الأونكتاد إلى أن يقدم، في إطار ولايته، مساعدة تقنية لأقل البلدان نمواً التي يعاني العديد منها من آثار ما هو سائد حالياً من أزمة غذاء وتغير المناخ وكوارث طبيعية؛

١٢- يدعو المانحين والبلدان الأخرى القادرين على تقديم مساهمة إلى صندوق للأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً إلى القيام بذلك وإلى تجديد موارد الصندوق بانتظام، بغية تنويع مصادر التمويل، نظراً إلى أن الصندوق لم يتلق حتى الآن سوى مساهمات عدد قليل من المانحين؛ فالصندوق الاستثماري يظل وسيلة هامة مكتملة لموارد الميزانية العادية، للمبادرة بأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً وتصميم وتنفيذ تلك الأنشطة؛

١٣- يدعو الأونكتاد إلى تعزيز تركيزه الخاص على احتياجات أقل البلدان نمواً في جميع مجالات ولايته والمساهمة، حسب الاقتضاء، في المؤتمر الرابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً المقرر عقده في نهاية العقد الجاري تماشياً مع الفقرة ١١٤ من برنامج عمل عقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً وقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٣؛

١٤- يشجع الأونكتاد على أن يضطلع، في إطار ولايته وتماشياً مع سياساته في مجال النشر، بما في ذلك عن طريق تعزيز عملية رصد موارد الميزانية العادية، بمزيد من الدراسات عن قطاعات ذات اهتمام محدد بالنسبة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما القطاعات الجديدة وغير التقليدية، من أجل تحسين الفرص التجارية واحتمالات النمو في هذه البلدان؛

١٥- يدعو الأونكتاد إلى أن يعيد تخصيص، في حدود الموارد المتاحة، جزءاً من الميزانية العادية لتمويل تقرير أقل البلدان نمواً. فلا ينبغي أن يكون هذا التقرير متوقفاً على التمويل الطوعي. ويشجع المجلس الأونكتاد على زيادة فعاليته التنفيذية كيما تتوفر هذه الأموال الضرورية للتقرير بأقل إرباك ممكن لأنشطة الأونكتاد الأخرى.